زائد على الماهيات فالواجب والممكنات وعلى مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري من ان وجود كل شئ سواء كان واجبا او ممكنا عين ماهيته وعلى مذهب الحكماء ان وجود الواجب عين ماهيته ووجود الممكنات زائد على ماهياتها والمراد بالغير ههنا هو القدر بالنسبة الى الموجود الذي وجب وجوده لا بالنسبة الى وجوده وفي كلامه اشارة الى ان الشئ الواحد يكون واجب الوجود وممتنع الوجود لكن بالنظر الى جهتين لا الى جهة واحدة لانه محال والى ان ما يجب عدمه يمتنع وجوده والى ان الامكان الذاتي لا ينافي الوجوب بالغير ولا الامتناع بالغير وبه يندفع ما يمكن ان يتوهم من ان الشئ الواحد كيف يتصور كونه ممكنا وواجبا وممتنعا مع ان كلا منها مقابل الاخر وقد لزم كلام المص **قول** المحشي اما توقف وجود الممكن هذا اشارة الى جواب سؤالين وردين على كلام المص احدهما مبني على جعل قوله والا يكون واجبا بالذات دليلا على توقف وجود الممكن على موجد وثانيهما مبني على جعله تنبيها عليه وهما مبنيان على كون ذلك التوقف بديهيا جليا ومن المعلوم ان الدليل انما يقام على النظري فقط وان التنبيه انما يذكر على البديهي الخفي لازالة خفائه وحاصل الجواب عنهما جعله تنبيها بالنسبة الى من خفي عليه ذلك التوقف لعدم ملاحظته مغفلا عنه ومع الاحتياج الى الموجد وههنا بحث لانه ان اريد بالواجب ما يقتضي ذاته وجوده اقتضاء تاما بحيث يصير به الوجود واجبا وبالممتنع ما يقتضي ذاته عدمه اقتضاء تاما بحيث يصير به العدم واجبا وبالممكن ما لا يقتضي ذاته وجوده ولا عدمه اقتضاء تاما ولا اقتضاء ناقصا بحيث يصير به الوجود او العدم راجحا غير بالغ حد الوجوب ولا الامتناع ليخلو حصرهم الشئ في الواجب والممتنع والممكن لجواز شئ يقتضي ذاته وجوده او عدمه اقتضاء

ناقصا

ناقصا وان اريد بالممكن ما لا يقتضي ذاته وجوده ولا عدمه اقتضاء تاما سواء اقتضت الوجود او العدم اقتضاء ناقصا ام لا فلا يتصور التوقف على الموجد المباين فضلا عن كونه ضروريا وجوابه اختيار الشق الثالث ودفع المحذور وهو ثبوت الواسطة بالبرهان المذكور فما يلبق القائم على عدم او لوية احد طرفي الممكن على الاخر او لوية مستندة الى ذاته وبانه يستلزم في الحقيقة انسداد باب الحاجة الى واجب الوجود وهو خارج عن عقول العقلاء وفهو مردود بانه لو كان لا يقال لهذا الجواب يستلزم في الحقيقة اكتساب معنى الممكن من التصديق مع التصور يمتنع الاكتساب بمحض التصديق لانا نقول ان المكتسب في الحقيقة عن ذلك البرهان كون هذا المعنى معنى الممكن وهو تصديق مع ان امتناع اكتساب التصور عن التصديق مما لا دليل عليه لا يقال اذا كان الحكم بان معنى الممكن ذلك المعنى مكتسبا عن ذلك البرهان التوقف المذكور نظريا في الحقيقة لانا نقول لا يكون نظريا بهذا الاعتبار كما لا يكون الحكم الذي كان الموضوع فيه نظريا مكتسبا من التعريف نظريا بهذا الاعتبار وبعد الليتا والتي فهذا المقام بحث من وجهين الاول ان الممكن هو الذي اذا نظر اليه مع القطع عما عداه لا يجب له لذاته وجوده ولا عدمه فيجوز ان يجب له الوجود لذاته بشرط عدمي غير مستند الى مرجح من حيث هي هي فلا بد لنفي ذلك من دليل الثاني انه يجوز ان يكون وجود ممكن ما يقتضيه مرجح امر آخر من حيث هي هي بلا اشتراط وجودها بان يكون وجود الممكن من لوازم مرجحه ذلك الامر فلا بد لنفي ذلك من دليل حتى يتم المقدمة القائلة بان لكل ممكن موجود موجدا موجودا مغايرا له والجواب عنهما ان مفيد الوجود لا بد وان يكون موجودا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)